المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى بمكة المكرمة

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا العربية

اتجاهات تجديد النحو

الاتجاه الإحيائي

إعداد الطالب

محمد بن مرعي الحازمي

الرقم الجامعي

٤٢٩٧٠٠٩٣

الفصل الدراسي الأول ١٤٢٩هـ/١٤٣٠هـ

يقدم لسعادة الأستاذ الدكتور

سليمان بن إبراهيم العايد

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، الهادي سبحانه إلى الصراط المستقيم ، وميسر طريق العلم لمن التمسه بنور اليقين ، والصلاة والسلام على أفصح من نطق بلغة القرآن الكريم ، وعلى آله وصحبه وسلم وبعد :

تجمع الروايات التاريخية على أن العرب قد أحسوا في منتصف القرن الأول الهجري بخطر يهدد لغتهم ، وخاصة عندما وصل إلى النص القرآني ، وسبب ذلك اللحن الذي انتشر وشاع على ألسنة الأعاجم والموالي ومنه إلى ألسنة أبناء العربية .

وتشير الروايات التاريخية أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من فكر في دفع خطر اللحن عن النص القرآني ، وذلك بوضع النقط التي تدل على الضمة والفتحة والكسرة على أواخر الكلمات ، وتتعدد الروايات في سبب وضع النحو إلا أنها تكاد تجمع على درء اللحن الذي وقع على الألسنة في ذلك الزمان .

وتوالت جهود العلماء في هذا السبيل ، فنرى عبد الله بن إسحاق الحضرمي ، وأبا عمرو بن العلاء ، ويونس بن حبيب ، وعيسى بن عمر ، وغيرهم ممن تنسب إليهم البدايات النحوية ، ويمثلون الطبقة الأولى من نحاة البصرة .

هكذا بدأ التفكير اللغوي عند العرب على أساس من الوصفية التي تتمثل في جمع المادة العلمية وتصنيفها واستنباط القواعد منها .

ثم جاء كتاب سيبويه ليقدم نموذجا في التأليف النحوي لم يسبق إليه في حينه ، مما جعلهم يعكفون عليه حينا من الزمن ما بين شارح وموضح ومعرب لشواهده ومختصر له ، يقول المازني : (من أراد أن يعمل كتاباً في النحو بعد سيبويه فليستح) ، هكذا كان قدر الكتاب.

فالنحو إذن وسيلة لإقامة اللسان والتعرف على الروابط في التركيب ، وخير معين على تكوين السليقة ، وليس كما يزعمون باطلاً تعقيد وجمود وحجر على المتكلم .

مرت الأعوام وتتابع الزمان ، ونشأت المدارس النحوية – إن صحت التسمية – وما نتج عنها من آراء في المسائل النحوية والصرفية ، وما خلفه النحاة من مؤلفات بعد هذه الحقبة دليل على نضج تلك العقول ويقينها بما يؤديه هذا العلم .

ومالبث أن ظهرت دعوات إلى تيسير النحو وتخليصه من الحشو الذي لا طائل من ورائه ، وذلك في القرن السادس الهجري عن نحاة الأندلس وعلى رأسهم ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى هدم نظرية العامل التي تمسك بها النحاة وألفوا فيها المؤلفات ، ودعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث ، ورفض القياس ، وإلغاء التمارين غير العملية ، فكانت دعوة إلى نحو ظاهري إن جاز التعبير .

يقول في ذلك : (قصدي من هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه ، وأنبه على ما أجمعوا أن الخطأ فيه) (الرد على النحاة : ٦٩)

وهذه الصيحات ، وتلك الدعوات لم يكن لها أثر على معاصريه ومن جاء بعدهم ، فقد استمر علماؤنا ونحاتنا الأجلاء في تآليفهم التي أبهرنا بها ابن الحاجب وابن مالك وابن هشام وابن عقيل وغيرهم ممن حفظوا لنا ذلك التراث .

وما وصلنا إلى القرن العشرين إلا وهبت دعوات تنادي بتيسير النحو ودرسه تمثلت في اتجاهات تكاد تكون متقاربة ، منها ما يدعو إلى التخلص من العربية الفصحى وقواعدها التي كبلت أهلها – كما يزعمون – وجعلت النحو موسوماً بالجمود والتعقيد في كل زمان، وعلى كل المستويات ، واتخذت من نقد التراث مادة لإحداث أصول نحوية جديدة .

هي دعوة لقطع حاضر الأمة عن ماضيها ، ومحو أبرز معالم شخصيتها ، حتى يكون من السهل القضاء على لغتها .

وتعددت تلك النماذج – كما أسلفت – الداعية إلى التيسير خلف ذلك الستار – صعوبة النحو – فكانت ما بين ثائر على النحاة في فكرهم وتقعيدهم وتأصيلهم لأصول هذا العلم ، وداع إلى الحذف والتعديل والإضافة ، وإحلال العامية مكان الفصحى ؛ لتكون هي لغة الخطاب.

ونحن في هذا المقرر سنبحث – بإذن الله – في تلك الاتجاهات الحديثة لتجديد النحو وتيسيره سواء ما كان منطلقاً من التراث ، واتخاذه مادة للتجديد أو ما كان منها رافضاً لمعطيات النحو القديم واعتباره مرحلة تاريخية تجاوزها الزمن ؛ لتكون الألسنية والنظريات الغربية هي البديل .

الاتجاه الإحيائي

يقصد بهذا الاتجاه تلك الدعوات التي نادت بتيسير النحو وتسهيله ، واتخذت من نقد التراث أداة لاستخلاص أصول نحوية جديدة ، ورأت أنه قد قصر على شكل آخر الكلمة ، ولم يعر المعنى اهتماماً ، وقد كثرت أبوابه ، وتعددت تقسيماته ، فعمدوا إلى دمج تلك الأبواب .

بدأت تلك الدعوات في شكل ملاحظات جزئية تقتصر على حذف بعض أبواب النحو ومسائله ، ولم تظهر إلا في النصف الثاني من الثلاثينيات ، ولعل أول محاولة متكاملة تناولت النحو ككل عند إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) ١٩٣٧ م ، الذي حرك قضية إصلاح النحو وتيسيره ، فتوالت بعده المحاولات ، فشهدت السنوات التالية له محاولات : وزارة المعارف (١٩٣٨م) ، وأمين الخولي (١٩٤٣م) ، وشوقي ضيف (١٩٤٧م) ، وعبد المتعال الصعيدي (١٩٤٧م) ، وعبد الرحمن أيوب (١٩٥٧م) (ينظر : في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية : ٨٧) .

ولو أراد الباحث الوقوف على كل تلك الدعوات لاحتاج إلى بحوث مستقلة ، ولكن حسبي أن أشير بشيء من الإيجاز إلى كل واحدة منها .

١) إحياء النحو : إبراهيم مصطفى :

كتاب (إحياء النحو) أول كتاب في العالم العربي في العصر الحديث ؛ لنقد نظريات النحو التقليدية (في إصلاح النحو : ٩٩) ، وقد أثقل هذا الكتاب بتلك الدعاوى التي يهدف منها – كما يزعم – إلى إصلاح النحو وتيسيره ، بعد أن لاحظ تبرم الناس بالنحو ، وضجرهم من قواعده ، وضيق صدورهم بتحصيله ، فرأى الدواء في تبديل منهج البحث النحوي للغة العربية ، وتبديل تلك الأصول بأصول سهلة ميسرة تقرب العربية إلى متعلميها ، ورأى أن إبدال الإعراب بالمعنى طريق يهتدي به المتكلم في كلامه إلى وجه من الإعراب ، وأن سبب الخلاف بين النحاة يرجع إلى عدم تصوير حركات الإعراب للمعنى ، فالنحاة قد قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها ، فضيقوا من حدوده الواسعة (ينظر : إحياء النحو : ٣) .

وقد لخص أسس نظريته لتحديد معاني الإعراب في مقدمة كتابه ، وجعلها في الأصول التالية:

١ – إن الرفع علم الإسناد ، ودليل أن الكلمة يتحدث عنها .

٢ – إن الجر علم الإضافة ، سواء أ كانت بحرف أم بغير حرف .

٣ – إن الفتحة ليست بعلم على إعراب ، ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة (ينظر : مقدمة كتاب إحياء النحو : و) .

ويمكن أن نلخص فكرته في الكليات التالية :

١ – الثورة على العامل ، وإرجاع التأثير في حركات الإعراب للمتكلم ، " لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو ولا سحرها لعقول النحاة ..... ، تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير ، وغاية تقصد ، ومطلب يسعى إليه "(إحياء النحو :١٩٥)

٢ – ضم الأبواب النحوية ذات العلاقة تحت باب واحد .

٣ – إعادة تنظيم التوابع ، حيث ألغى بعضها وأضاف بعض ، يقول : " وباب العطف إذاً ليس له إعراب خاص ، وليس جديراً أن يعد من التوابع ، ولا أن يفرد بباب لدرسه" (إحياء النحو : ١١٦)

٤ – إنكار تعدد أوجه الإعراب في اللفظ الواحد .

٥ – العَلَم لا ينون .

٦ – إنكار العلامات الفرعية .

وقد انبرى الأستاذ محمد عرفة للرد على تلك المزاعم في كتابه (النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة)

٢) دراسات نقدية في النحو العربي : د . عبد الرحمن محمد أيوب .

أوضح مؤلف الكتاب هدفه في مقدمته ، " إن الأمر لا يعدو إعادة تدوين النظريات النحوية بأسلوب جديد " (مقدمة كتابه : د) ، فهو يتجه بنقده إلى تفكير النحاة ، وعنايتهم بالتفكير الجزئي الذي يعنى بالمثال قبل أن يعنى بالنظرية ، وكان يرى أن التفكير اللغوي في العصر الحديث قد اتسم بموضوعية البحث .

٣) النحو الجديد : عبد المتعال الصعيدي .

عرض في كتابه محاولات التجديد في النحو ، ومحاولته هو في التجديد، لعله أن يخلع ثوب الجمود عن النحو ، ويضع مذهباً جديداً تفاخر به مصر البصرة والكوفة .
(النحو الجديد : ٤)

وهو يفاخر أن ما جاء به قد أصاب الغاية التي قصر عنها السابقون ، وأنه يبدو أوضح منه منهجاً ، وأقرب منه إلى إصابة الأغراض النحوية الصحيحة . (ينظر النحو الجديد : ٢٦٧) .

أما مذهبه فنلخصه في الآتي :

١ – لا يوجد فرق بين أقسام الكلمة فكلها معرب .

٢ – المساواة بين المبني والمعرب في الإعراب التقديري .

٣ – دمج النواسخ ، وباب المبتدأ والخبر في باب واحد .

٤ – تقسيم الكلام إلى مبني ومعرب حشو لا داعي له .

٥ – إلغاء نظرية العامل ، وجعل العمل للمتكلم .

وقد عرض الأبواب النحوية بدءا بالكلمة وأقسامها ، وانتهاء بالمعرفة والنكرة ، وما يراه من جديد فيها .

٤) في النحو العربي .نقد وتوجيه : د . مهدي المخزومي .

التيسير الذي يراه ليس اختصاراً ، ولا حذفاً للشروح والتعليقات ، ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو ييسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها ، ولن يكون التيسير وافياً ما لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته أصولاً ومسائل .
(في النحو العربي : ١٤)

ويرى تخليص النحو مما علق به من الشوائب التي جرها عليه المنهج الدخيل منهج الفلسفة الذي حمل معه فكرة العامل ، ويرى تحديد موضوع الدرس اللغوي ، وتعيين نقطة البدء به ؛ ليكون الدارسون على هدى من أمر ما يبحثون فيه .

وكتابه الآخر : في النحو العربي : قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث

وهو خاص بالقواعد والتطبيق على المنهج الحديث ، واشتمل على آراء في النحو قصد منها أن ينفذ إلى نقد النحو العربي .

وقد تبنى محاولة التجديد التي نادى بها إبراهيم مصطفى ، ويلاحظ تأثره بابن مضاء من خلال كتاب الرد على النحاة . (اتجاهات تجديد النحو : ٢٧)

٥) المفتاح لتعريب النحو : المحامي . محمد الكسَّار .

تعريب النحو عنده تخليص له مما علق به من آثار الفلسفة اليونانية والفارسية ، والتي تتضح في توسعهم في القياس والتعليل ، وتعدد الأبواب للظاهرة اللغوية الواحدة . (المفتاح لتعريب النحو: ٥٢)

وعمد إلى ترتيب حركات الإعراب وجعلها في ثلاثة أبواب :

١ – العمدة للمرفوعات .

٢ – الوسيط للمجرورات .

٣ – الفضلة للمنصوبات .

(المفتاح لتعريب النحو : ٢٣٠)

٦) نحو التيسير : دراسة ونقد منهجي : د . محمد عبد الستار الجواري .

تحدث عن الإعراب بقوله : " وهو بلا ريب باب من أبواب النحو ، وأصل من أصوله ، قد طغى على النحو واستأثر به ..... ، واتسع بهم مجال البحث حتى لم يعودوا يصلون أوله بآخره .... ؛ حتى صار علم العربية على ما وصفناه فيما سلف قوالب جامدة صلبة " (نحو التيسير : ٣٢) .

ويرى أن نظرية العامل قد أدت إلى خروج الإعراب عن حقيقته ، وخلق أبواب في النحو لا لزوم لها ، " ينبغي ألا يصرفنا هذا الاستنتاج عن حقيقة ما جره موضوع العامل على النحو والنحاة من عنت وإرهاق ، وما اضطرهم إليه من تعسف وتكلف بالغين " (نحو التيسير : ٤٥).

ثم وضع نظرية في مراتب النحو وأحواله :

١ – العمدة الذي لا يفهم الكلام بدونه ، ولا يكون المعنى إلا بوجوده .

٢ – التابع الذي يقوم في الكلام مقام الذيل ، لا مقام له بنفسه ، وهذه لا تستحق إلا الخفض .

٣ – الأوساط ويعني بها المنصوبات . (نحو التيسير : ٦٨)

وهناك كتب أخرى في هذا الاتجاه منها : تجديد النحو لشوقي ضيف ، هذا النحو لأمين الخولي ، النحو الجديد ليعقوب عبد النبي .

أمّا أهم ما دعا إليه أصحاب هذا الاتجاه من تعديلات يرون أنها تؤدي إلى تيسير النحو من خلال تطبيقه على أبواب النحو .

١) المرفوعات :

المرفوعات في النحو العربي تشمل ستة أبواب : المبتدأ وخبره ، واسم كان وخبر إنّ ، والفاعل ونائب الفاعل ، إلا أنّ المجددين لم يرق لهم هذا التعدد في الأبواب ، وسعوا إلى دمج أبواب وإلغاء أبواب ؛ ليستقروا في نهاية المطاف أن المرفوعات تضم ثلاثة أبواب هي : المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل ؛ لأنها العمدة وهي التي يسند إليها ، فمصطلح الإسناد أو العمدة أوصلهم إلى هذا الدمج ، وجعل كل واحد منها مسنداً إليه ، و علامة هذا العمدة الضمة . " فأما الضمة فإنها علم الإسناد ، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها " (إحياء النحو : ٥٠)

فكل المرفوعات يمكن أن ندرجها تحت باب واحد يسمونه (العمدة) أو (المسند إليه)، ومصطلح دمج الأبواب قد يعجز في تفسير كثير من الظواهر اللغوية ، فأصحاب الضمة علم الإسناد والعمدة ، أهملوا من الإسناد والعمدة ما لم تظهر عليه الضمة ، نحو (ضربي زيداً قائماً) .

- **المبتدأ** : المبتدأ مسند إليه وعلامته الضمة ، إلا أن أصحاب هذا الاتجاه يتوسعون في ذلك فيرون أن هناك مبتدأ واجب الرفع ، وهو العاري من العوامل اللفظية ، والمبتدأ الواقع بعد كان وأخواتها ، ويكون لنا مبتدأ واجب النصب ، وهو الذي يقع بعد إن وأخواتها ، وبعد أداة ا لشرط ، ويكون لنا مبتدأ واجب الجر ، وهو الذي يقع بعد ربّ أو يكون مضافاً إليه . (النحو الجديد : ١٩٤)
- **الخبر** : تعددت آراء المجددين في باب الخبر ، فمنهم من يرى إخراجه من باب العمدة ؛ لأنه لم يسند إليه ، وإنما يحدث به ، وعلى هذا يكون تابعاً للمبتدأ فيلحق بباب التوابع " والذي منع النحاة أن يقولوا بالإتباع في باب الخبر ، أنهم رأوا المبتدأ يكون مرفوعا والخبر منصوبا في (كان) وليس التفسير كما تصوروا ، فإن

المتحدث عنه هو الذي سموه اسم كان ، والمتحدث به أو الخبر هو (كان قائماً) ، فليس (قائماً) بخبر يلزم أن يتبع المبتدأ في إعرابه " (إحياء النحو : ١٢٧) .

أما التركيب الاسمي المكون من المبتدأ والخبر فقد نادى المجددون بتغييرات تطال هذا التركيب ، سواء في مسائل التقديم والتأخير بينهما ، أو حذف أحدهما .

بالنسبة للتقديم والتأخير فله ثلاث حالات : حالة تقديم المبتدأ على الخبر وجوباً ، وحالة تقديم الخبر وتأخير المبتدأ وجوباً ، وحالة جواز التقديم والتأخير ، والنحاة في ذكرهم لهذه الحالات يشعرون بما يجب الالتزام به كي نحافظ على المعنى ، والبعد عما يحدث اللبس ، إلا أننا نجد المجددين ينشدون التخفيف ، ويبعدون عن التقسيم ، لأن هذه الأبواب يمكن أن تجعل باباً وحداً يبعدنا عن تشقيق الكلام وزيادة الأقسام . (ينظر : إحياء النحو : ٥٤)

ويرون أن مايخشاه النحوي من التباس المبتدأ بالخبر ليست له أهمية عند المتكلم الذي لا يشعر حتى بفكرة إسناد المبتدأ للخبر أو الخبر للمبتدأ، فالمعنى و احد لن يختلف بتقديم أو تأخير (ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : ١٥٧)

حذف المبتدأ أو الخبر :

حذف أحد ركني الإسناد في التركيب الاسمي ثابت في مواضع وحالات ما بين الوجوب والجواز مفصلة في كتب النحو ، وقد اهتموا بذلك وقدروا في كل موضع ؛ ليستقيم التركيب ، ويكتمل المعنى .

أمّا أصحاب هذا الاتجاه فقد أنكروا ضرورة أن يكون التركيب الاسمي مكوناً من ركنين ، فقد يكتفي بذكر ركن واحد في التركيب الاسمي ، " لا يشهد واقع اللغات بما في ذلك العربية بضرورة تكون الجملة من مسند ومسند إليه باعتبار أن المسند لفظ والمسند إليه لفظ آخر ، وليست الحالات التي ذكرها النحاة بضرورة حذف الخبر مرة ، وحذف المبتدأ مرة أخرى ، أو جواز أي من هذين الاحتمالين إلا دليلاً قاطعاً على عدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي لركنين يقابلان ركني القضية المنطقية " (دراسات نقدية في النحو العربي : ١٥٩)، ثم بدأ في بيان فساد التأويلات التي ذكرها النحاة في الأمثلة المتعددة ، كما ذكروه في وجوب حذف الخبر بعد (لولا) ، نحو : لولا محمد لهلكت ، ويقدر

النحاة الخبر المحذوف بكلمة (موجود) ، ولا شك أن معنى الوجود آت من النفي والشرط من (لولا) ، ومعنى هذا أنّ الذي يكمل الفائدة هو (لولا) ، فلماذا لم يقل النحويون أنها سدت مسد الخبر ؛ لأنها دلت عليه . (ينظر : دراسات نقدية في النحو العربي : ١٥٩)

وذكروا مثالاً آخر : حذف الخبر وجوباً عند وقوع المبتدأ بعد واو بمعنى المعية نحو : (كل رجل وضيعته) ، فيرى بعضهم أنّ تقدير النحاة (مقترنان) لتكون خبراً تقدير لا لزوم له ؛ لأن الدلالة عليه حاصلة بواو المعية نفسها (المرجع السابق : ١٦٠)

وقد سماها بعضهم الجملة الناقصة (ينظر :إحياء النحو : ٤٢)

كان وأخواتها :

تدخل الأفعال الناقصة الناسخة (كان) وأخواتها على الجملة الاسمية فيصبح المبتدأ اسما لها مرفوع ، والخبر خبراً لها منصوب ، وهذا ما رفضه المجددون ؛ لأنه وليد نظرية العامل التي شعبت النحو العربي ، وكثّرت أقسامه ، فجاؤوا بما يرونه بديلاً لإعراب هذه الأفعال :

١- أن تكون هذه الأفعال تامة ، والمرفوع بعدها عمدة ومسند إليه ، والمنصوب حالاً ، فليس (قائماً) بخبر يلزم أن يتبع المبتدأ في إعرابه (إحياء النحو : ١٢٧)

٢- أن المسند والمسند إليه مستحقان للرفع عند الإطلاق ، فلما تقيد الخبر بزمن بدخول (كان) عليه ، صار هذا المعنى شريكاً له في صفة المسند ، فنزل مرتبة عن مرتبة الرفع إلى المرتبة التي بعدها وهي النصب ، والمسند في هذه الحال هو (كان قائماً) ، فهو لم يستقل بموقعه ، ولم ينفرد بوظيفته ؛ بل استعان بالفعل الناقص (ينظر: نحو التيسير : ٨٠)

٣- أن تعرب كان وأخواتها أفعالاً تامة كسائر الأفعال ، والاسم المرفوع بعدها يكون عمدة مسنداً إليه ، والمنصوب فضلة وليس بمسند . (ينظر : المفتاح لتعريب النحو : ١٤٤) .

٤ – ومنهم من يلحق كان وأخواتها بباب المبتدأ والخبر ، فتجمع في باب واحد ، على أن تبقى كان فعلاً ناقصاً لا فاعل له ، ويعرب اسم كان مبتدأ مرفوعاً

ويعرب خبرها خبراً للمبتدأ الواقع بعدها ، ويكون منصوباً ، فنصبه لأنه لم يعد مجرداً بل صار مقيداً ، ولا ضير ما دام محتفظاً بموقعه ومعناه . (النحو الجديد : ٢٨) (اتجاهات تجديد النحو: ٧٥) .

-**ظن وأخواتها :**

هي أفعال ناسخة تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، ولكن المجددين يرون هذه الأفعال غير داخلة على المبتدأ والخبر ، وإنما هما فضلتان منصوبتان ، وليسا عمدتين مسنداً ومسنداً إليه (المفتاح لتعريب النحو : ١٤٤) ، فالمفعول الثاني هو المفعول حقيقة ، أمّا المنصوب الأول فليس مفعولاً ، إنما توسع في التعبير فانتصب ، فأنت تقول : ظننت زيدا ذاهباً ، فيتجه همك قصداً وابتداء إلى الإخبار بأنك ظان أمراً ، فأنت تتحدث عن نفسك في ذلك ، وما الاسمان بعد ظن إلا تكملة وبيان لما تعلق به الظن ، فحكم الاسمين إذاً النصب ،وليس فيهما من متحدث عنه فيرفع
(إحياء النحو : ١٤٦)

-**إنّ وأخواتها :** حروف مشبهة بالفعل تدخل على التركيب الاسمي ، تنصب المبتدأ فيكون اسما لها ، وترفع الخبر فيكون خبرا لها.

حاول المجددون وضع أصول يخرجون بها أحكامهم التي حكموا بها بأن المسند إليه مرفوع، والضمة علامة عليه ، والمسند إليه في باب (إنّ) الذي هو اسمها يخالف ما ذهبوا إليه فهو متحدث عنه ومسند إليه وحقه الرفع ، ولكنه منصوب ؛ لأن النحاة أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه . (إحياء النحو : ٦٤) .

وساقوا مجموعة من الآراء في تخريج ذلك :

- ذهبوا إلى أن اسم(إن)حقه الرفع ؛ لأنه مسند إليه ، ولكن لما أكثر العرب من إتباع إنّ بالضمير جعلوه ضمير نصب ، ووصلوه بها ، وكثر حتى غلب على وهمهم أنّ الموقع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً .
(إحياء النحو: ٧٠)

فخروج اسم إن عن الأصل الذي اطردّ عندهم ، فهو متحدث عنه ، ومنصوب ، فيرون أن أحكام النحاة قد سبقت الاستعمال اللغوي ، فالأصل في اسم إن هو ضمير النصب والاسم الظاهر فرع عنه (ينظر : اتجاهات تجديد النحو : ٩٧)

- ومنهم من يرى أنّ سبب نصب اسم إن في مكان يستحق به الرفع ؛ أنّ الاسم إذا لم ينفرد بوقوعه موقع المسند أو المسند إليه ، لم يستحق الرفع وإنما تدنت مرتبته إلى المرتبة الوسطى حين استعان المسند إليه بالحرف المشبه بالفعل فلم يستحق الرفع وانحط إلى النصب . (نحو التيسير : ٨٨)
- ومنهم من يرى الاهتمام بالموقع والمعنى ،" أمّا الحركة فقد تتعدد للموقع الواحد، فيعرب اسم إن مبتدأ منصوباً خبره مرفوع ؛ لأن الإعراب فرع المعنى ، وقولهم في إعراب المنصوب بعد (إنّ) وأخواهَا أنه اسم لها لا معنى له ، وإنما هو كلام نوده ويقلد فيه آخرنا أولنا " (النحو الجديد : ١٢٩)
- ومنهم من يرى أن المسند هي (إن) التي تفيد التوكيد ، والمسند إليه الخبر، فالمسند في نحو : إن الشمس ساطعة ، هي إن التي تفيد التوكيد ، والمسند إليه ساطعة التي يسند إليها التوكيد ، وتبقى الشمس فضلة متممة للركن الفعلي الناقص . (المفتاح لتعريب النحو : ١٤٤ – ١٤٥) .

لا النافية للجنس : تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إن) بشروط ذكرها النحاة منها أن تكون نافية للجنس ، وألا يدخل عليها جار ، واسمها نكرة متصلاً بها ، وخبرها نكرة .

وقد وقف المجددون إزاء تقدير الخبر في (لا) النافية للجنس ، موقف الساخر من تقديرها ، وأنه لا يزيد في المعنى شيئاً .

فيذكر إبراهيم مصطفى ذلك : " تقول : لا ضير ، ولا فوت ، ولا بأس ، فيتم الكلام ، ويقدر النحاة الخبر محذوفاً ، أي : موجود أو حاصل ، وهو لغو ، لا يزيد تقديره في المعنى شيئاً ، وما يذكر بعد هذا الاسم من الظرف ليس خبراً له؛ لأنه يحذف ويتم الكلام دونه" (إحياء النحو : ١٤١)

ثم يضيف : " ويتكلف النحاة حيال هذا الظرف أخباراً وليس بالوجه .... ، فالاسم بعد (لا) في هذا الاستعمال ليس بمتحدث عنه ، وحقه من الحركات الفتحة " (إحياء النحو : ١٤٢)

ثم أخذوا في مناقشة اسم (لا) ، وعلة بنائه عند النحاة القدامى ، وأنه لا دليل عليه " وقد علل النحاة بناء اسم (لا) بأنه قد ركب معها تركيب (خمسة عشر) ، وهذه دعوى لا دليل عليها ، بل إنه لا وجه للشبه بين هذا التركيب وذاك ، وتركيب (لا) مع اسمها من العلاقات الإعرابية التي يعمل فيها أحد الطرفين في الآخر ؛ بدليل أن الاسم إذا كان مضافاً نصب ولم يبن " (دراسات نقدية :٤٦) .

-**باب الفاعل** : رأى المجددون أنه لا فرق في هذا الباب أن يتقدم الفاعل على فعله أو يتأخر ، ويحتفظ مع ذلك بإعرابه .

ومما جاؤوا به هو إنكار ا ستتار الفاعل، فالفاعل إن لم يكن ظاهراً فهو مفهوم من السياق، يشار إليه بلواحق تدل عليه تلحق بالفعل في آخره ، تشير إلى التكلم أو الخطاب ، والنوع والعدد ، وقد يكون في المسند ما يشير إليه ، وقد لا يكون . (تحرير النحو العربي : ١١٢) .

-**نائب الفاعل** : ذهب بعض المجددين إلى إلغاء باب نائب الفاعل ، وذلك لأنه فاعل في الحقيقة ، " فأما نائب الفاعل فإن النحاة أنفسهم لا يفرقون بينه وبين الفاعل في الأحكام، ومنهم من يرسم لهما باباً واحداً " (إحياء النحو : ٥٤) ، وما التفريق بينها إلا في صيغة الفعل ، فالاسم الواقع بعد (فُعِل ، تُفُعل ، انفعل ، يُفعَل) فاعل؛ لأنها ألفاظ تعبر عن الانفعال ، فما جاء على هذه الصيغ يقام المفعول مقام الفاعل فيرفع ويسمى نائب الفاعل ، ولكن الحقيقة أن معنى الفاعلية في صورتها الأولى ليس مراداً في هذه الصيغة ، وإنما هي صيغة مستقلة بمعناها وبعملها ، ومنهم من يرى أن الاسم بعد (فُعِل ،يُفعَل) مفعول به مرفوع ، فنحافظ على مسماه في الإعراب مع اختلاف الحركة الإعرابية . (يُنظر اتجاهات تجديد النحو : ١٢٧)

٢) المنصوبات :

يرى المجددون أن القدماء أفرطوا في التبويب والتقسيم وتكثير الأقسام ، وقد توصلوا إلى حصر أبواب المنصوبات تحت مصطلح واحد ، وقد جاء مصطلح النصب على النحو التالي :

١ – ما لا يتحدث عنه ، أو يضاف إليه .

٢ – ما يؤدي وظيفة نحوية وما لايؤديها .

٣ – دمج المنصوبات تحت باب الفضلة .

فالفتحة عند المجددين أخف الحركات ، وليست علامة ، ولا تدل على م عنى ، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية . (إحياء النحو : ٧٨) .

ولعل في مجيئها مع المفعولات جميعها سبباً لإخراجها من علامات الإعراب عندهم فهي لا تختص بنوع محدد من الأسماء ، ولا بمعنى من معاني الإعراب .

٣) المجرورات :

ذهب المجددون إلى أن الكسرة علم الإضافة ، وعلامة على أنّ الاسم أضيف إلى غيره ، سواء كانت هذه الإضافة بلا أداة كمطر السماء ، أو بأداة كمطر من السماء ، ولا تجد الكسرة في غير هذا الموضع ، إلا أن تكون في إتباع كالنعت أو في المجاورة .(إحياء النحو : ٧٢) . ودمجوا حالات الجر تحت باب واحد هو الوسيط .

تم بحمد الله وتوفيقه ،،،،،

المراجع

- اتجاهات تجديد النحو ، أحمد الزهراني
- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى
- تحرير النحو العربي ، إبراهيم مصطفى
- دراسات نقدية في النحو العربي د. عبد الرحمن أيوب
- الرد على النحاة ، ابن مضاء القرطبي
- في إصلاح النحو ،
- في إصلاح النحو العربي . دراسة نقدية
- في النحو العربي . نقد وتوجيه د. مهدي المخزومي
- المفتاح لتعريب النحو ، محمد الكسار
- نحو التيسير ، دراسة ونقد منهجي د. محمد عبد الستار الجواري
- النحو الجديد ، عبد المتعال الصعيدي
- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، محمد عرفة